المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمن

أ.م.د.ستار جبر حمود الاعرجي
م.م.محمد حمزة إبراهيم

توطئة

يمكن القول إنّ المنهج التداولي هو الخيط المنهجي الناظم لمشروع الدكتور طه عبد الرحمن في مختلف مساراته(*)، فالتداولية ركيزة أساسية في فكره، فعلى الرغم من ان الدراسات العربية في هذا المجال قليلة، فإن الدكتور طه عبد الرحمن احد المفكرين العرب والمسلمين الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي وتطبيقه، في بعض مناحي الثقافة العربية الإسلامية(١). إن المنهج التداولي في إطار علم اللغة هو (دراسة الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال)(٢) ووسعه طه عبد الرحمن ليشمل دراسة الظواهر الثقافية ضمن سياقاتها وأطرها الخاصة؛ فقد حَكّم التداولية في الدرس الفلسفي وهذا ما يشير إليه بقوله: (وقد استفدنا بدورنا من الجانب التداولي في الدرس الفلسفي والكلامي، وساهمنا في وضع قواعد تداولية لهذا الخطاب الفكري، وخرجنا فيه بنتائج بلغت من التخصيص والتدقيق درجة لا يمكن أن يؤدي إليها المنهج التاريخي الذي غلب على الدرس التراثي الإسلامي العربي)(٣)، وقد اعتمد طه عبد الرحمن التداولية بوصفه منهجاً في ربط الأفكار بسياقاتها، وفي داخل هذا المنهج يعتمد مجموعة من الإجراءات، مثل: صياغة المبادئ، والقواعد، والمعايير، التي تحكم هذه الرؤية التداولية.

وقد تمحور فكر الدكتور طه عبد الرحمن في التعاطي مع هذا الموضوع ضمن مفردتي: "المجال التداولي" و"التقريب التداولي"، ويكفي هنا إعطاء تصور عام يوضح هذين الركنين، إذ سوف يتبين الأثر المرجعي للمنهج التداولي في صياغة فكر الدكتور طه عبد الرحمن.

---

(١) مقبول، د.إدريس،الأفق التداولي، عالم الكتب الحديثة،الأردن،ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص٧.

المبحث الأول: المجال التداولي:

يذكر الدكتور طه عبد الرحمن انه وضع مصطلح "المجال التداولي" منذ أول اشتغاله في التراث، وقد اثبت هذا المصطلح جدواه مع مرور الزمن وظهرت فائدته[١].

ويؤسس لهذه الفكرة بدعوى عامة وهي: (لا سبيل إلى تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد إلى مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات بأوصاف خاصة ومنضبط بقواعد محددة يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضر بهذه الممارسة)[٢].

وسوف تتضح الخطوط العامة لهذه الفكرة مع مراعاة التركيز على الموضوع الأخلاقي.

أولا: تحديد المفهوم:

يبدأ طه عبد الرحمن بتحديد المفهوم من الناحية اللغوية والاصطلاحية؛ إن الفعل تداول يدل على معنى "النقل"[٣] و"الدوران"، فقولنا: تداول الناس كذا بينهم، يفيد معنى، تناقله الناس وتداوروه فيما بينهم، فـ"النقل" و"الدوران" يدلان بذلك في استعمالهما اللغوي على معنى النقل بين الناطقين، أو قل معنى "التواصل"، ويدلان في استعمالهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين أو "التفاعل"، فيكون التداول جامعا بين جانبين اثنين هما: "التواصل" و"التفاعل"، فمقتضى التداول إذن أن يكون القول موصولا بالفعل[ii].

أما لفظ "المجال" فقريب من معنى التداول إذ يشترك مع هذا الأخير في معنى "النقلة" و"الحركة"[iii]، فإن الفعل"جال"، "يجول" يدل لغة على معنى "دار" فيكون المجال هو"موضع الدوران". والغاية من إضافته إلى التداول هي تحديد مكان وزمان هذه النقلة أو الحركة نطقا كانت أم حسا[iv].

أما من الناحية الاصطلاحية فينحى طه عبد الرحمن في جعله امتدادا لمعناه اللغوي، يقول:(وعلى هذا فالتداول عندنا متى تعلق بالممارسة التراثية هو وصف لكل ما

كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم، كما أن المجال في سياق هذه الممارسة هو وصف لكل ما كان نطاقا مكانيا وزمنيا لحصول التواصل والتفاعل، فالمقصود بـ"مجال التداول" في التجربة التراثية هو إذن محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث)[٧]، وهو هنا يأخذ من التداولية معناها الفلسفي[*].

وللمجال التداولي خصوصية تميزه من سائر المجالات مثل"المجال الثقافي والاجتماعي"، و"المجال الايديولوجي"، و"المجال التخاطبي".

ففيما يخص "المجال الثقافي والاجتماعي"، فان المجال التداولي يشترك معه في الجانب الثقافي غير انه يفترق عنه في أن المجال التداولي لا يتناول من الثقافة إلا ما دخل حيز التطبيق وأثر في الجانب العملي من الحياة الثقافية. فقد تُنقل إلى المجتمع "آراء ونظريات"،أو "قيم وعقائد"، لكنها تبقى بعيدة عن سبل التحقيق وغير متفاعلة معه كمعارفه ومقاصده الحية. فهذا النوع من المعارف لا يعطيه المجال التداولي أهمية تذكر [١].

من الملاحظ هنا أن طه عبد الرحمن، يتعاطى مع الثقافة على وفق بعض تعريفاتها، وإلا فان للثقافة تعريفات متعددة تتجاوز ألـ (١٦٠) مائة وستين تعريفاً[٢] ؛ وأوصلها بعضهم إلى (٢٥٠) مائتين وخمسين تعريفاً[٣]؛ وبعض هذه التعريفات صريح في الدلالة على حصر الثقافة في الجانب العملي من الحياة، مثل أن الثقافة هي(أسلوب وطريق حياة مجتمع من المجتمعات)[٤].

وبعضها قريب من ذلك مثل أن(الثقافة مجموعة الأعراف والتقاليد والمعتقدات والقيم والسلوكيات التي يستخدمها الناس في حياتهم اليومية ويعيشون عليها)[٥]، واعتماداً على هذا القسم من التعريفات التي تربط الثقافة بشكل مباشر بواقع الحياة العملية ، لم يعد وجود للفارق بين المجال التداولي والثقافة.

أما خصوصية المجال التداولي عن المجال "الأيديولوجي" ،فان المجال التداولي يشترك معه في تعلقه بالقيم؛ ويفترق عنه في أن المجال التداولي لا يتخذ من القيم إلا ما كان مبنيا على حقائق معينة، ومستندا إلى الواقع الحي ، وأما الايديولوجيا فهي تحاول تطويع الواقع لقيمها؛ حتى انه لا وجود للحقائق إلا بالمقدار الذي تطيع فيه هذه القيم؛ وكل ما خلفها فهو في حكم الباطل(٦)؛ فـ (الايدولوجيا في جوهرها فكر عملي ،تعبوي، يهدف أما إلى الحفاظ على العالم الاجتماعي كما هو، أوالى تغييره نحو الأحسن)(٧) ؛ولهذا السبب التعبوي صارت الايدولوجيا تسعى نحو الإعلام لتوليد الحركة؛ فقوة الايدولوجيا لا تكمن في قدرتها على الإقناع ،وإنما في قدرتها على التحفيز(١) (وهكذا فان المجال الفكراني "الأيديولوجي" لا يأخذ من الجانبين المكونين للوجود: التحقيق والتقويم ،إلا التقويم وحده ، بينما المجال التداولي يراعي التحقيق على قدر مراعاته للتقويم، فهو إذن يقوم على مبدأ الجمع بينهما فلا معرفة بدون مقصد ولا مقصد بدون معرفة)(٢).

أما ما يميز "المجال التداولي" عن" المجال التخاطبي"، فهو وان كان يشترك معه فيما تعلقه بالأقوال والمعارف والمعتقدات، فان المجال التداولي يتناولها بوصفها شاملة لا جزئية، ودائمة لا وقتية؛ في حين أن المجال التخاطبي مجال خاص لأنه (محدود من جهتين: من جهة عدد العناصر التداولية المستعملة؛ ومن جهة زمان هذا الاستعمال، وهو الوقت الذي تستغرقه المخاطبة، في حين يخلو المجال التداولي من هذين القيدين)(٣)، فـ"المجال التخاطبي" أخص من "المجال التداولي"؛ لأنه محدود بظرف خاص، فان (كل خطاب يكون في وضعية تواصلية، ولا ينفصل عن العوامل الآتية: الباث، والمتلقي ، وزمان التواصل ومكانه، والقصد التواصلي للباث، ومعرفة مشتركة بين الباث والمتلقي)(٤)؛ ذلك أن مجموع الظروف التي نشأ التعبير في وسطها هي ما يعبر عنه بمقام الخطاب(٥)، في حين أن المجال التداولي لا يقف عند مقام محدد للخطاب، وإنما يمد كل مقامات الكلام في جميع أزمنتها وأمكنتها(٦).

ولكن إذا كان المجال التداولي خارج خصوصيات الزمان والمكان، فهل معنى ذلك ثبوت هذا المجال؟.

يرى الدكتور طه عبد الرحمن أنّ سنة التغير لا يستثنى منها إلا المطلقات، والمجال التداولي ليس منها ؛ أما كيفية ثبات وتغير هذا المجال فيمكن تصورها على النحو الآتي:

إنّ المجال التداولي يقع بالنسبة لما سواه من الظواهر الثقافية والاجتماعية في أدنى درجات التغير، فهو لايتغير بنفس الطريقة التي تتغير بها هذه الظواهر،وذلك لان المجال التداولي هو الموجه والمرشد الذي يوجه الظواهر الثقافية والاجتماعية،فيما يتطرق إليها من تغيرات، والذي يحملها على الدخول في التغير متى خالفت مقتضياته الاستعمالية، وعلى هذا الأساس يكون المجال التداولي ثابتا من حيث انه يتضمن العناصر الموجهة للتحولات الثقافية حتى تؤتي ثمارها، فمن دون هذا التوجيه تنحرف هذه التحولات وتعود بالضرر على أهل المجال التداولي(١) .

ومن جهة أخرى فان المجال التداولي يمكن أن يتغير ولكن ليس دفعة واحدة لان التغير الشامل المفاجئ يكون عنوانا على الانقطاع الكلي عن هذه الأسباب الأصلية التداولية واستبدال غيرها مكانها مما لا صلة له بمجال التداول الأصلي، وهذا يحصل في حال النقل من مجال تداولي آخر"أجنبي"، الأمر الذي يجر إلى التبعية لمصلحة ذلك المجال، ومن تنقطع صلته بمجاله التداولي لا ينهض به مجال آخر(٢).

أما التغير الجزئي المفاجئ فهو عنوان على قطع أحد الأسباب التداولية عن باقي الأسباب التي تشكل وحدة هذا المجال، خصوصا وان طه عبد الرحمن لا يقبل بالنظرة التجزيئية إلى التراث، إذ يراها ضارة بهذا التراث(٣).

فالمجال التداولي متغير على الرغم من ثباته بموجب دوره التوجيهي، وهذا التغير يكون بتكييف كل ما يرد عليه من أشكال الثقافة ، ومظاهر الحضارة بحسب مقتضياته

التواصلية والتفاعلية، وان كان تغييره يحصل بقوانين خاصة تختلف عن قوانين هذه المظاهر الثقافية التي تفد عليه والتي يمارس عليها توجيهه .

فالمجال التداولي ثابت بالنظر إلى العناصر الوافدة عليه ؛ ومتغير بالنظر إلى ذوبان بعض تلك العناصر، وتكيفها معه ودخولها في بنائه بشكل تدريجي، الأمر الذي يؤدي إلى تغير بطيء في هذا المجال.

ثانيا:عناصر المجال التداولي:

يقسم الدكتور طه عناصر المجال التداولي على ثلاثة محاور هي[١]:

١- **اللغة:** بوصفها أقوى الأدوات لإيصال المقاصد إلى المخاطَب والتأثير فيه بحسب هذه المقاصد، فكلما كانت هذه الوسيلة اقرب إلى فهم المخاطب كلما كان التأثير أشد.

٢- **العقيدة:** العقيدة هي الحلقة الأقوى في الممارسة التراثية، فلولا العقيدة لما كان للتراث هذه السعة والثراء.

٣- **المعرفة:** فلا تواصل ولا تفاعل في التراث إلا بالمعرفة المتوسلة باللغة والمبنية على العقيدة.

ويشترط لهذه العناصر خاصيتين حتى يصح إدراجها في إطار المجال التداولي:

أ- الاستعمال: فكل قسم من هذه الأقسام لا تتحقق وظيفته التداولية إلا حين يقع استعماله،ولا استعمال بغير النقلة الموجبة للتواصل، وبغير الحركة الموجبة للتفاعل[٢]. فالاستعمال هو المعبر عن البعد الاجتماعي الذي "تتداول" فيه هذه العناصر الثلاثة، يقول طه عبد الرحمن(فاللغة ما لم تنقل إلى الغير ما تحمله على الحركة، فلا عمل تحتها. والعقيدة ما لم يمتد أثرها إلى الغير، وتنهض همته إلى الاشتغال، فلا عمل تحتها هي الأخرى. والمعرفة مالم تنفعل بها الذات وتفعل بها في الغير فلا عمل تحتها كذلك. فاستعمال اللغة إذن أن تكون مبينة، واستعمال العقيدة أن تكون راسخة ، واستعمال

المعرفة أن تكون نافعة)[٣].

ب- الاستكمال: أن هذه العناصر متكاملة فيما بينها، ولا يمكن تجزئتها، وإلا أُصيب عملها بالخلل. فكل قسم يحتاج إلى القسمين الآخرين حتى تتحقق وظيفته التداولية، (فاللغة ما لم تبلغ معرفة نافعة مستندة إلى عقيدة راسخة، فلا كمال فيها، والعقيدة ما لم تقوم على حقائق مستمدة من معرفة نافعة تتوسل بلغة مبينة ، فلا كمال فيها هي الأخرى؛ والمعرفة ما لم تحقق قيمة مستمدة من عقيدة راسخة تتوسل بلغة مبينة، فلا كمال فيها كذلك؛ فاستكمال اللغة أن تكون مبلغة ، واستكمال العقيدة أن تكون مقومة؛ واستكمال المعرفة أن تكون محققة)[vi].

فإذن لا بد أن يجتمع الوصفان "الاستعمال" و "الاستكمال"، لعناصر المجال التداولي. فاللغة تجمع بين البيان في الاستعمال، والتبليغ في الاستكمال، والعقيدة تجمع بين الرسوخ في الاستعمال، والتقويم في الاستكمال، والمعرفة تجمع بين النفع في الاستعمال ، والتحقيق في الاستكمال[vii].

<u>ثالثا: معايير قواعد المجال التداولي:</u>

بعد الإشارة إلى عناصر المجال التداولي، يقترب طه عبد الرحمن أكثر من معالم تحديد هذا المجال ، وذلك بوضع قواعد، تعد بمثابة الأطر الثقافية والحضارية الأصلية التي تمتحن بها قيمة المظاهر الثقافية والحضارية المنقولة.

أما كيف يتم تحديد هذه القواعد، أو المبادئ فان طه عبد الرحمن يضع لذلك معايير هي:

أ- معيار **التسليم:** (ومقتضاه أن التسليم بالحقيقة التداولية التي يراد اتخاذها قاعدة أصلية ينبغي أن يكون أقوى من التسليم من حقائق القسم التداولي الذي تنسب إليه)[viii] . وقد تتعدد المقاييس التي في ضوئها نختار انسب هذه الحقائق،فقد نلجأ إلى مقياس"

الإجماع"، فنأخذ بالقاعدة التي اجمع عليها أغلب أهل مجال التداول؛ أو نستعمل مقياس" سهولة الانقياد"، فنتخذ القاعدة التي تتلقاها العقول للوهلة الأولى؛ أو نستعمل مقياس "صعوبة الاعتراض"، فنعتمد القاعدة التي تستعصي أكثر من غيرها على التضعيف والتشكيك؛ غير أن هذه الاختلافات لا تضر معيار التسليم طالما هي جميعها معبرة عن مجالنا التداولي[ix].

ب- **معيار التمييز**:(ومقتضاه أن الحقيقة التداولية التي يقصد جعلها قاعدة أصلية، ينبغي أن تساهم في تمييز الممارسة التراثية الإسلامية العربية ، عن الممارسات غير الإسلامية وغير العربية،مساهمة لا ترقى إليها مساهمات غيرها من حقائق القسم التداولي الذي تدخل فيه)[x].

ج- **معيار التفضيل**: (ومقتضاه أن الحقيقة التداولية التي يراد إقامتها قاعدة أصلية، ينبغي أن تبلغ في تفضيل الممارسة التراثية الإسلامية العربية على غيرها من الممارسات غير التراثية وغير العربية، ما لم يبلغه غيرها من حقائق القسم التداولي التي تندرج تحته)[xi].

يعتقد الدكتور طه عبد الرحمن أن هذا الشعور بتفضيل التراث الإسلامي على غيره من شانه أن يبعث الثقة بهذه الممارسة التراثية، وهذا الشعور ليس وليد الرغبة في التسلط، وإنما ناشئ من أفضلية العقيدة الإسلامية ، التي هي رسالة ربانية تمثل مرحلة من مراحل المشروع الإلهي؛ فعنصر التفضيل التداولي يرمي إلى إعادة هذه النظرة إلى الممارسة التراثية لكي تجدد طاقتها[xii].

وأعم هذه المعاييرهو معيار التفضيل ويسميه "مبدأ التفضيل التداولي العام"، ويصوغه على النحو الآتي :(ليس في جميع الأمم ، امة أوتيت من صحة العقيدة وبلاغة اللسان وسلامة العقل مثلما أوتيت امة العرب تفضيلا من الله)[xiii] . وهذا الإحساس بالتفوق عند العرب، لا ينقلب إلى آفة عنصرية بحسب اعتقاد طه عبد الرحمن، بسبب

ارتباطه بإحكام الشرع التي تصده صدا عن إلحاق الأذى بالآخرين(xiv).

نلاحظ أن مبدأ التفضيل الذي يشير إليه الدكتور طه عبد الرحمن، لا يتأسس منطقيا على مشروع المجال التداولي؛ لان المجال التداولي يفترض فيه مراعاة خصوصية الأمة – أي امة– ولا يشترط فيه تفضيل امة معينة على غيرها من الأمم ؛ والرغبة في بعث الشعور بالثقة لا يكفي مسوغا لجعل التفضيل احد معايير تحديد المجال التداولي.

ويناقش إدريس هاني في مبدأ التفضيل؛ إذ لم تستطع اللغة العربية أن تنتج أفضل عقيدة في العصر الجاهلي ، ولم تستطع أيضا أن تنتج أفضل معرفة في عصرنا الراهن، ولا العقيدة أيضا استطاعت أن تنتج أفضل معرفة في مجالنا التداولي؛ لان العقيدة عالمية ومجالها التداولي كوني، فيمكنها أن تخلق شروطا تفضيلية أكثر حظا من مجالنا التداولي الخاص؛ بالإضافة إلى أن طه عبد الرحمن قد هون من دور الإنسان، وجعله مجرد منفعل لظروف هذا المجال(xv).

ثم أن هذا الشعور بالتفضيل على أسس عرقية من شانه أن يؤدي لنزعة عنصرية، ولا يكفي التعلل بوجود شرع يلجمها، لان ذلك من شانه أن يعطي مسوغا لاندفاع القوميات العنصرية الموجودة في العالم، لمجرد عدم وجود شرع مقيد لها(xvi).

رابعا: أنواع القواعد التداولية:

يقسم طه عبد الرحمن القواعد التداولية على أصول المجال التداولي الثلاثة التي هي الأصل العقدي، والأصل اللغوي، والأصل المعرفي.

وهذه القواعد متفرعة عن مبدأ التفضيل، وان استنباطها منوط بإبراز وجوه الأفضلية في كل أصل من هذه الأصول؛ فالقواعد العقدية تقرر الكيفيات التي تكون بها العقيدة الإسلامية اصح من غيرها ؛ و قواعد الأصل اللغوي تقرر الكيفيات التي تكون بها اللغة العربية أبلغ من سواها، وتحدد قواعد الأصل المعرفي الكيفيات التي يكون بها العقل

الإسلامي العربي اسلم من غيره[xvii].

وفيما يأتي إشارة سريعة لبعض هذه القواعد مع الإلماح إلى أثرها في صياغة الفكر الأخلاقي عند طه عبد الرحمن:

١- قواعد الأصل العقدي[xviii]:

أ- **قاعدة الاختيار**: (سلم بان العقيدة التي لا تنبني على أصول الشرع الإسلامي، قولا وعملا كائنة ما كانت، لا تعد عقيدة عند الله سبحانه وتعالى).

ب- **قاعدة الائتمار**: (سلم بان الله سبحانه وتعالى واحد مستحق للتقديس والتنزيه والعبادة دون سواه، متبعا تعاليم الرسالة التي بعث بها نبيه الخاتم سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام).

ج. **قاعدة الاعتبار**: (سلم بأن كل ما سوى الله لا يكون إلا بمشيئته، ولا يحفظ إلا بمنته، معتبرا مقاصده في أحكامه ومعتبرا بحكمته في مخلوقاته).

٢- قواعد الأصل اللغوي: وهنا نكتفي بقاعدتين[xix]:

أ . **قاعدة الانجاز**: (لا تنشئ من الكلام إلا ما كان موافقا لأساليب العرب في التعبير وجاريا على عاداتهم في التبليغ).

ب . **قاعدة الإيجاز**: (لتسلك مسلك الاختصار في العبارة عن مقاصدك، مؤديا هذه المقاصد على الوجه الذي يسهل به وصلها بالمعارف المشتركة، ويحمل على استثمار هذه المعارف أقصى ما يكون الاستثمار).

٣- قواعد الأصل المعرفي[xx]:

أ- **قاعدة الاتساع**: (سلم بأن المعرفة الإسلامية حازت اتساع العقل بطلبها النفع في العلم والصلاح في العمل، ولا نفع ما لم يقترن بالعمل، ولا صلاح في العمل ما لم يقترن بطلب

الآجل)، يكشف هذا المبدأ عن النزعة العملية للدكتور طه عبد الرحمن اذ انه يعطي للعمل القيمة المركزية في الأخلاق[xxi].

ب . **قاعدة الانتفاع:** (لتكن في توسلك بالعقل النظري، طلبا للعلم بالأسباب الظاهرة للكون منتفعا بتسديد العقل العملي).

ج . **قاعدة الإتباع:** (لتكن في توسلك بالعقل الوضعي ، طلبا للعلم بالغايات الخفية للكون متبعا إشارات العقل الشرعي).

ويلاحظ طه عبد الرحمن أن المجموعة الأولى من القواعد تنص على ما به يكون التفضيل، والمجموعة الثانية تنص على ما به يكون التأصيل، والمجموعة الثالثة تنص على ما به التكميل[*].

وبعد إرجاع القواعد التداولية إلى ثلاثة محاور هي: التفضيل، والتأصيل، والتكميل، يبين الأثر العملي الذي يترتب على الإخلال بكل واحد من هذه المعايير. فإن الإخلال بمعيار التفضيل سوف يؤدي إلى فقدان مجال التداول عامل الإرادة الذي يؤدي إلى تعطيل قدرته على الإنهاض، ويؤدي الإخلال بمعيار التأصيل إلى تعطيل قدرته على الإنتاج، والإخلال بمعيار التكميل يؤدي إلى فقدان مجال التداول لعامل الاعتبار مما يؤدي إلى تعطيل قدرته على التوجيه[xxii].

ويرى طه عبد الرحمن أن هذه القواعد متكاملة ومترابطة، إذ إن أي خلل في أي قاعدة سوف يؤثر في بقية القواعد بالسلب، إذ يقول:(ولا تتضرر بالآفة الواحدة وظائف الأصل التداولي الواحد فحسب، بل تتضرر كذلك وظائف الأصلين الآخرين، كما إذا فقد الأصل التداولي العقدي وظيفته الإنتاجية بدخول آفة القعود عليه، فإن الأصل التداولي اللغوي تختل وظيفته الانهاضية. بأن يقع شك في حصول الإعجاز بوساطة اللغة العربية، كما أن الأصل التداولي المعرفي تختل وظيفته الانهاضية والتوجيهية، بأن يأخذ

النظر في الاستقلال عن العمل وعن المعاني التي تصله بأفق الروح)[xxiii].

ويدخل في بيان تفاصيل هذه الآفات المترتبة على خرق هذه القواعد، يكفي إيراد مثال واحد عن الآفات الأخلاقية الناتجة عن الإخلال بالأصل العقدي تجنبا للإطالة.

فقد يفقد المجال التداولي قدرته على الإنهاض العقدي المنبثق من بعده التفضيلي، ويفقد قدرته كذلك على التوجيه العقدي المنبثق من بعده التكميلي ، فيترتب على ذلك أن تصير الممارسة العقدية فيه مجرد تقليد للحركات الظاهرة من الشعائر الدينية يثقل على النفس الإتيان بها وتخلو من المعاني التي تسمو بالروح، وذلك بسبب ضعفالهمم عن النهوض من جهة، وغياب التوجيه الصحيح للمعاني الدينية من جهة أخرى[xxiv].

وقد يفقد المجال التداولي قدرته على الإنهاض العقدي، وعلى الإنتاج العقدي المنبثق عن بعده ألتأصيلي، فيترتب على ذلك أن تصير الممارسة العقدية نظرا مجردا في الشعائر الدينية، تحجم النفس عن القيام بها، وترى العمل بها غير لائق بقوتها النظرية، وذلك بسبب ضعف الهمة العملية للنهوض من جهة؛ ولانعدام أهمية دور العمل المتولد من غياب الإنتاج العقدي الذي يعطي أهمية مركزية للعمل[xxv].

وقد يفقد المجال التداولي قدرته على الإنتاج العقدي وعلى التوجيه العقدي معا، فيترتب على ذلك أن تصير الممارسة العقدية مجرد تظاهر بالشعائر الدينية، تتوهم النفس معه أنها بلغت مرادها في إخفاء إدبارها عن العمل وقصورها عن الاعتبار، ويؤدي ذلك إلى غياب الإنتاج العقدي المولد للفعل المرتبط بمضمون الممارسة من جهة وغياب عنصر التوجيه العقدي الذي أفرغ هذه الشعائر من محتواها[xxvi].

فإذن قد تقع الممارسة العملية بعدة آفات نتيجة للخلل الذي يلحق بالأصل العقدي، فيحصل التفريط في العمل، أما بسبب التثاقل عن أداءه، او بسبب عدم احترامه للتمسك

بالقيمة النظرية فقط. أو يبتلي بالتظاهر بالعمل على حساب الاشتغال الواقعي فيه.

فالمجال التداولي ركيزة أساسية في فكر طه عبد الرحمن عموما، وفي فكره الأخلاقي على وجه الخصوص. وحتى تكتمل الصورة ينبغي الوقوف عند الركن الآخر من أركان التداولية عنده، وهو التقريب التداولي.

المبحث الثاني: التقريب التداولي:

التقريب التداولي هو الركن الآخر من التداولية عند طه عبد الرحمن، وهو متفرع عن رؤيته للمجال التداولي، فإذا كان لكل امة مجالها التداولي الخاص بها، والذي بمراعاته تحافظ على أصالتها. فان هذا المجال يكون عرضة للاختراق من قبل أفكار وثقافات وافدة من مجالات أخرى، ولكي تتم المحافظة على خصوصية هذا المجال من المسخ أو التشويه، لابد من عملية تكييف لتلك الأفكار الوافدة مع هذا المجال الأصلي، وهذه العملية يسميها طه عبد الرحمن بـ" التقريب التداولي"، (إن التقريب التداولي هو ذلك الإجراء الذي به يتم وصل المنقول بالمأصول أو جعل المنقول نفسه مأصولاً)[(xxvii)].

والتقريب هو وصل بين طرفين ، أحدهما: مصدر التقريب، وهو المنقولات الأجنبية، والثاني: مقصد التقريب، وهو المجال التداولي الأصلي، ويوجد عنصر ثالث هو عملية الوصل ذاتها التي تجمع بين هذين الطرفين: المنقول والمأصول[(xxviii)].

وهنا يبدأ طه عبد الرحمن بإطلاق دعوى بهذا الشأن هذا نصها:(لا سبيل إلى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداولي الذي يتميز من غيره من طرق معالجة المنقول باستناده إلى شرائط مخصوصة يقضي عدم استيفائها إلى الأضرار بوظائف المجال التداولي، فضلا عن استناده إلى آليات صورية محددة)[(xxix)].

ثم يعمد إلى تحديد مفهوم "التقريب" وفرزه عن باقي المفاهيم المقاربة له.

١. الفرق بين التقريب والتوفيق:

يذهب طه عبد الرحمن إلى التفرقة بين "التقريب" و"التوفيق"، فإن التوفيق يشترط فيه التعارض فلا توفيق من دون تعارض، أما التقريب فلا يشترط فيه التعارض، وإنما يشترط فيه وجود مجال تداولي أصلي تنقل منه المفاهيم وتوصل بمجالنا التداولي. ولا مانع بعد ذلك إن كانت تلك المفاهيم مخالفة أو موافقة، فإن كانت موافقة تأخذ طريقها إلى هذا المجال في حين نجد أن التوفيق يكون منتفيا إذا كانت المفاهيم المنقولة غير متعارضة مع مجالنا[xxx].

ثم يعطي طه عبد الرحمن مثلا لذلك مفهوم"التيوّس" في المجال اليوناني، أو"الإله" في المجال الإسلامي. فالقائل بالتوفيق يرى أن كلا المفهومين يشيران إلى معنى واحد، وهو الصانع الذي ليس فوقه صانع، ومن ثم فلا حاجة لوصلهما، أما القائل بالتقريب فيرى أنهما ينتميان إلى مجالين مختلفين، والانتماء التداولي يجعل كلا منهما مقترنا بثلاث قيم التي هي مظاهر تقسيم القواعد التداولية وهي: التفضيل، والتأصيل والتكثير، وكذلك ثلاثة أصول متمايزة وهي: العقيدة، واللغة، والمعرفة. فكل قسم من هذه الأقسام، أو صنف من هذه الأصناف يحتاج إلى تقريب خاص، فمثلا القيمة التأصيلية العقدية لمفهوم"التيوس" عند اليونان هي أنه المبدأ الأول في مراتب الوجود، في حين تكون القيمة التأصيلية لمفهوم "الإله" عند المسلمين هي أنه المستحق للعبادة من دون سواه،والفرق واضح بين القيمتين :فإحداها تجعل الإله مقصودا نظريا،والآخرة تجعله مقصودا عمليا[xxxi].

أما القيمة التأصيلية اللغوية لـ"التيوس" فهي أن يدل على"السيّار" في حين القيمة التأصيلية لـ"الإله" هي "المعبود"، وكذلك الفرق واضح بين القيمتين ؛لأن مفهوم"السيار" يربط بين معانٍ دخلت في تحديد الإلوهية بالمعنى الفلسفي، وهي "الحركة"، و"الفلك"،و"الكوكب"، في حين"المعبود" يربط بين معنى "الطاعة"،و"الخضوع"،و"العمل"

التي تؤخذ في تعريف الإلوهية بالمعنى الإسلامي[xxxii].

أما القيمة التأصيلية المعرفية لـ"التيوس" فهي أنه هو"الصانع"، في حين القيمة التأصيلية المعرفية لـ"الإله" هي أنه هو الخالق.والفرق بين القيمتين كبير؛لأن الصانع يصنع من شيء، والخالق يخلق من لا شيء[xxxiii].

٢. الفرق بين التقريب والتسهيل:

و"التسهيل" هو استعمال الألفاظ اليسيرة المشهورة التي يتساوى في إدراكها كافة الناس، أي أنه يكون مطابقا لمعنى التبسيط، وبناء على علاقة اللغة بالفكر يكون معنى التسهيل ذا بعدين: أحدهما: طلب الإدراك السهل برفع التعقيد في المضامين العلمية، والثاني: طلب العبارة السهلة برفع الصعوبة عن الصيغ التعبيرية[xxxiv].

ويرى طه عبد الرحمن أن التسهيل أكثر ما اختص في الجانب الفلسفي للممارسة التراثية، في المعنى الذي يرمي إلى"طلب العبارة السهلة"، فقد كانت العبارة الفلسفية مرتبكة وقد اختلفوا في تشخيص سبب الإرباك الواقع في العبارات الفلسفية المنقولة، فمنهم من نسبه إلى ضيق اللغة العربية، ونسبه آخر إلى "الشح بالعلم والضن به"[xxxv].

ويلاحظ طه عبد الرحمن هنا أمران:

أ . إن التقريب لا يقتصر فقط على طلب السهولة في التعبير وحده، وإنما يطلب السهولة في جميع أصول المجال التداولي: لغة، وعقيدة، ومعرفة. فالنص الفلسفي من وجهة نظر التقريب لا يحمل قلقا وإرباكا في العبارة فقط، وإنما هذا الإرباك يطال حتى الاعتقاد والفكر، فيلزم الاشتغال بعملية التسهيل في هذه المناحي الثلاثة جميعا[xxxvi]، حتى يستقيم النص الفلسفي استقامة تداولية.

ب.. إنّ التقريب ليس هو طلب السهولة في التعبير والعقيدة والفكر، وهو ما يكون مقابل الصعوبة ، وإنما هو أيضا تصحيح لهذه الأصول الثلاثة من الإرباك الواقعة فيه.

فعلى مستوى اللغة ليست العبارة الفلسفية المنقولة هي عبارة صعبة في التعبير، وإنما هي عبارة مخلة بقواعد التعبير في مجالنا التداولي، بمعنى آخر أن التقريب هنا ليس خروج العبارة من صورة لغوية معقدة إلى صورة لغوية بسيطة، وإنما التقريب هنا هو إعادة السلامة النحوية إلى العبارة ، وإن السهل عبارة هو السليم تركيبا، وإن الصعب عبارة هو المختل في تركيبه. والدليل على ذلك أن كثيرا من العبارات الفلسفية يرفع عنها الغموض والإبهام لمجرد إخضاعها لقواعد النحو العربي[xxxvii].

وكذلك التسهيل في الاعتقاد بحسب مفهوم التقريب، فإنه تصحيح الاعتقاد على وفق المقتضيات العقدية لمجال التداول، أي تصحيح مسار الاعتقاد[xxxviii].

أما التسهيل في الأفكار أو المعارف في المنظور التداولي فليس الصعوبة في الأفكار الوافدة من مجال آخر هو عمقها، لأن الأفكار العميقة هي أولى بالحفظ من الأفكار الضحلة، وإنما التقريب يقع حين نرفع عن فكرة معينة معوقات استثمارها، التي منها أسباب التجريد التي قد تنطوي عليها هذه الفكرة، أي أسباب الانفصال عن العمل ، والانفصال عن الشرع، فيحتاج المشتغل بالتقريب أن يصلها بهذين المصدرين: الشرع والعمل، فتكون الفكرة السهلة هي الفكرة المقترنة بالعمل الموافق للشرع، بحسب منظور التقريب التداولي[xxxix].

يقول طه عبد الرحمن:(ينتج عما سبق أن التقريب يتميز من التسهيل من الوجهين الآتيين:

أحدهما: أن التقريب يتعلق بالأصول التداولية الثلاثة:العقيدة، واللغة، والمعرفة، بينما التسهيل في الممارسة الفلسفية، يتعلق بالعبارة وحدها... والثاني: أن التقريب هو تحري السلامة في العبارة وتحري الصحة في الاعتقاد، وتحري العمل في المعرفة، بينما التسهيل في الممارسة التراثية عموما، هو طلب السهولة في العبارة وفي الممارسة الفلسفية خصوصا؛ هو طلب البساطة في المعرفة)[xl].

٣. الفرق بين التقريب و المقاربة:

إنّ مقاربة الشيء هي الدنو منه من غير التداخل معه، وضدها المطابقة، إن المقاربة لا تكون إلا مع بقاء البعد ولو جزئيا، في حين لا يتم التقريب إلا مع الخلو عن البعد؛لأن التقريب التداولي يقتضي نقل مضامين من مجال تداولي مخصوص إلى المجال التداولي الأصلي، فإن هذا النقل يقتضي تجاوز المنقول حد مقاربة المأصول إلى مطابقته، وهذه المطابقة ليست عملية نسخ أو دمج قسري، وإنما هي عملية معالجة المضامين في كلا المجالين، حتى تتحصل المعرفة الضرورية والكافية للدخول في الوصل بين عناصرهما(xli).

فالمقاربة تخلو من اليقين وتعتمد الظن، في حين لا يكون التقريب إلا مع اليقين، لأن صاحب المجال التداولي إما أن يقوم بنقل ما يطابق مجاله أو ما يمكن مطابقته بعد معالجته، وفي كلتا الحالتين يحصل اليقين(xlii).

وبعد أن يشرح طه عبد الرحمن الفرق بين التقريب والمفاهيم المقاربة له، يعمد إلى مناقشة المفاهيم المعارضة للتقريب، لغرض اعتماد مبدأ المقابلة للكشف عن خصوصيات أخرى للتقريب، الا ان البحث سوف يتجاوز ذلك حرصا على الاختصار(xliii).

الآليات الصورية للتقريب التداولي:

يذكر الدكتور طه عبد الرحمن، أن آليات التقريب التداولي أنواع كثيرة، ويكتفي لعرض الصور الست الأساسية لآليات التقريب وهي(xliv):

١ـ آلية الإضافة: تقوم هذه الآلية في تكميل المنقول من وجوه تجعله يتوافق مع مجال التداول الأصلي، ويحصل اطمئنان أهل هذا المجال إليه.

٢- آلية الحذف: تقتضي هذه الآلية أن يسقط من المنقول كل ما من شأنه أن يصادم مقتضيات المجال التداولي الأصلي. أو أن يضعف اليقين فيما يتعلق منها بالأصل

العقدي على الخصوص، أو أن يفوت تحصيل الضروري من المعارف، حرصا على توجيه طالب العلم على ما يفيده وتجنيبه ما يطول عليه الطريق في تحصيل مقصوده. وأشهر المؤلفات التقريبية في هذا المجال هي المختصرات والتلخيصات.

٣- آلية الإبدال: تقتضي هذه الآلية أن توضع مكان عناصر المنقول المصادمة لمجال التداول والمخالفة لقواعده عناصر أخرى تناسب أصول هذا المجال مضامين ووظائف، وقد استخدمت هذه الآلية في استبدال الأمثلة المستفادة من الفقه وعلم الأصول وعلم الكلام... مكان الأمثلة اليونانية التي تمنعها غرابتها أن تفيد ما تفيده الأمثلة المألوفة.

٤- آلية القلب: تقوم هذه الآلية في تفسير أوضاع العناصر في المنقول تقديما وتأخيرا حتى يناسب مقتضيات الأصلين: اللغوي والمعرفي من أصول المجال التداولي، وقد احتيج إلى هذه الآلية في تقويم عبارة النصوص المترجمة التي كثيرا ما خالف ترتيب العبارة فيها النسق العربي.

٥- آلية التفريق: تقتضي هذه الآلية أن يميز في المنقول بين مدلولين أو وصفين كانا متحدين فيه فيحفظ أحدهما بوصف موافقا لعناصر مجال التداول الأصلي، ويصرف الثاني بوصفه مخالفا له، ويتم الالتجاء إلى هذه الآلية كلما ظهرت في المنقول وجوه مضمونية تدعو إلى قيام تعارضات معينة بينه وبين هذا العنصر أو ذاك من عناصر هذا المجال. فتكون هذه وسيلة نافعة في رفع ما بين المنقول والمأصول من تعارض.

٦- آلية المقابلة: توجب هذه الآلية أن يؤتى من المعاني والألفاظ بما يقابل المنقول، إن موافقة أو مخالفة له؛ فإن كان ما أتي به موافقا نقل إليه أوصاف المنقول، وإن كان مخالفا نقلت إليه نقائض هذه الأوصاف. ومن الملاحظ أن هذه الآلية مبنية على مبدأ معرفة خصوصيات المجال التداولي بمقابلتها بأضدادها وهو الجزء الذي تم تجاوزه في البحث.

وسوف تأتي أمثلة تطبيقية على هذه الآليات في موضوعي المنطق والفلسفة في المطالب الآتية من الأطروحة، وقد وظف طه عبد الرحمن هذه الآليات أيضا في عملية الترجمة التي دعا فيها إلى ترجمة تناسب من حيث المضمون المجال التداولي العربي و الإسلامي.

أضرب الإخلال بشرائط التقريب التداولي:

للأهمية التي يوليها الدكتور طه عبد الرحمن للمجال التداولي، بوصفه الإطار الذي يحفظ خصوصية الأمة، وعدم تشويه ثقافتها بأفكار دخيلة تنتمي لمرجعيات غير إسلامية، ما لم يصار لتكييفها لمجالنا التداولي عبر آليات التقريب التداولي؛ فانه يقف عند أضرب الإخلال بشرائط التقريب التداولي، وما ينشا عنها من آثار تضر بثقافتنا، يكفي هنا الإشارة لأضرب الإخلال بشرط التصحيح التداولي. وهي عند طه عبد الرحمن أربعة[xlv]:

أ . الإخلال بالتصحيح مع حفظ التداول الأصلي واليقين فيه: ويسميه"النقل المقلد"، إذ يعتقد الناقل هنا أن المجالات التداولية، وإن اختلفت فيما بينها، فلا تأثير كبير بها في التعبير ولا في التفكير ولا في الاعتقاد، كما يعتقد أن المعارف، سواء تعلقت بالدين أو باللغة أو بالعلم قسمة متساوية بين الأمم، وإن نقلها من هذه المجالات التداولية لا يحدث قلقا فيها ولا يقتضي تقويما لها، وإن أصحاب النزعة العقلية من فلاسفة الإسلام سلكوا في بعض أفكارهم هذا الطريق في التقريب.

ب.ـ الإخلال بالتصحيح مع حفظ التداول الأصلي وفقد اليقين فيه: ويسميه "النقل المستلب"، إذ لما كان هذا الناقل لم يحصّل اليقين في القواعد التداولية الأصلية. فإنه لا يبالي إن خالفت منقوله، بل يواصل نقله عن غيره كما لو لم توجد هذه المخالفة، ودليله في ذلك أن ثقته بالمنقول لا يمكن أن تقل عن ثقته بالقواعد التداولية غير الأصلية التي يتولد منها؛لأن المنقول إما أن يكون يقينياً فهو أولى بالثقة من القواعد التداولية ألأصلية،

وإن كان غير يقيني فهو يستوي مع القواعد التداولية في عدم يقينيته، ولا يمكن ترجيح أحد الطرفين إلا بدليل.

ج. الإخلال بالتصحيح مع فقد التداول الأصلي، وحفظ اليقين في غيره، ويسميه "النقل المتعصب" إذ يستند هذا الناقل إلى قواعد غير أصلية محصلا اليقين فيها، لكنه لما كان لا يباشر التصحيح، وإنما يقتصر على مجرد النقل، فإنه يجد عنده معارف يأتي فصلها عن المجال المنقول منه أو وصلها بمجاله التداولي.

د. الإخلال بالتصحيح مع فقد التداول الأصلي، وفقد اليقين في غيره، ويسميه "النقل المستهتر" إذ لما كان الناقل لم يحصل اليقين في القواعد التداولية غير الأصلية التي يبني عليها منقولهُ، فإنه يتقلب في معارفه ومقاصده من دون انقطاع فهو يتلمس هذه المعارف من كل مجال تداولي وينقلها من كل مصدر أجنبي.

فإذن الدكتور طه عبد الرحمن يضع مجموعة من العناصر، والمعايير، و القواعد التي تبلور معالم المجال التداولي، وكل فكر لا ينسجم مع هذا المجال هو فكر يعبر عن مجال تداولي آخر بنسبة قليلة أو كثيرة؛ لان كل فكر محكوم بسياقه الثقافي ويستمد عناصره من هذا السياق، وكلما عبر عن هذه العناصر بصورة أقوى، كان اقرب إلى مجالنا التداولي الخاص.

(*) مثل موقفه من الفلسفة وعلاقتها بالخصوصية، والحق في الإبداع، ورأيه في التراث والحداثة، وآرائه في الترجمة، إلى آرائه الأخلاقية،...فهي كلها تنتظم ضمن رؤيته للمجال التداولي وفرعه التقريب التداولي، فهما الإطار الناظم لمفردات مشروعه، لذا يقتضي العرض لأي مفردة عند الدكتور طه عبد الرحمن التعريف بأفكاره عن "المجال التداولي" والتقريب التداولي".

(٢) صحراوي، د.مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت - لبنان،ط١، ٢٠٠٥، ص١٦.

(٣) عبد الرحمن، طه، حوارات من اجل المستقبل، ص٧٨، يقول: (وقد وقع اختيارنا منذ عام ١٩٧٠ على مصطلح "التداوليات" مقابلا للمصطلح الغربي"براغماتيقا"؛ لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيي "الاستعمال" و"التفاعل" معا؛ ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين اخذوا يدرجونه في أبحاثهم)، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام،ص٢٨، وأيضا عن سبق طه عبد

الرحمن في وضع مصطلح تداولية ينظر مقبول، د.إدريس، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديثة، عمان-الأردن،ط١، ٢٠٠٦، ص٢٦٢ .
(١) ينظر: عبد الرحمن ،د. طه، تجيد المنهج في تقويم التراث، ص٢٤٤.
(٢) المصدر نفسه،ص٢٤٣.
(٣) ينظر:ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، مادةلسان العرب، (دول)، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان،ط١، ١٩٨٨، ج٤، ص٤٤٤.
(ii) ينظر:عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٤٤.
(iii) ينظر:ابن سيدة، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم،مادة(جول)، تحقيق،د.عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠، ج٧، ص٥٥١.
(iv) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث،ص٢٤٤.
(v) المصدر نفسه، ص٢٤٤.
(*) يرى طه عبد الرحمن ان المنهج التداولي استثمر في عدة ميادين كالميدان الأدبي، فنظرية تحليل الخطاب هي جزء من التداولية، والميدان ألحجاجي، الذي استفاد من التحليل التداولي وخاصة نظرية الأفعال اللغوية، والميدان الفلسفي. ينظر: حوارات من اجل المستقبل، ص٧٩.
(١) ينظر:عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث،ص٢٤٧.مثال ذلك بعض الصور الرمزية للثقافة، وخاصة ما يأخذ صورة تعبير أسطوري . و فيما يرتبط بعلاقة الرمز والأسطورة بالثقافة ينظر: عماد، د. عبد الغني ،سوسيولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ ،٢٠٠٦، ص١٦٩.
(٢) ينظر: د. عبد الغني عماد ،المصدر نفسه،ص٢٨. وأيضا ينظر : عبد الجبار، د. فالح، في الأحوال والأهوال، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٨،ص٢٥.
(٣) ينظر: أبو ألقاسمي، محمد جواد ، نظرية الثقافة، ترجمة حيدر نجف،مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،ط١،بيروت،٢٠٠٨،ص٥١.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث،٢٤٧.
(٧) سبيلا، د.محمد، الايدولوجيا،المركز الثقافي العربي،بيروت-لبنان ، ط١، ١٩٩٢.ص٥٧. ويرى الدكتور سبيلا ان علاقة الايدولوجيا بالتعبئة هو ما جعلها ركن أساسي في كل سلطة مهما كان شكلها، ينظر:ص٥٩.
(١) ينظر:عبد السلام،د.صفاء، الحضارة الغربية الحديثة بين النشأة والتطور، دار الثقافة العالمية، ١٩٩٨،ص١٨.
(٢) عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث،ص٢٤٧.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ال صوينت، د.مؤيد، الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، ص١٠.
(٥) ينظر: ديكرو، أوزالد، و سشايفر، جان ماري، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة،د.منذرعياشي، المركز الثقافي العربي،بيروت-لبنان ،ط٢، ٢٠٠٧،ص٦٧٧.
(٦) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديدا لمنهج في تقويم التراث،ص٢٤٧.
(١) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث ،ص٢٤٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: هاني،إدريس، خرائط أيدلوجية ممزقة،الانتشار العربي،بيروت-لبنان،ط١، ٢٠٠٦،ص٣٢٤. يذكر أن طه عبد الرحمن في كتابه "تجيد المنهج في تقويم التراث" قد وجه نقدا للجابري واصفا منهجه بالتجزيئي، ينظر:ص٢٩فما بعدها.وأيضا في هذا الشأن ينظر: الدغير، أنور الدين، دراسة نقدية في الفكر العربي المعاصر الجابري أنموذجا، مجلة المنهاج،العدد ٢٨، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ص٦٤.
(١) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٤٥-٢٤٦.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٤٨.
(٣) المصدر نفسه.
(vi)عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٤٨.
(vii) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٤٩.
(viii) المصدر نفسه، ص٢٥١.
(ix) ينظر: المصدر نفسه.
(x) عبد الرحمن، طه، تجديدا لمنهج في تقويم التراث، ص٢٥١.
(xi) المصدر نفسه.
(xii) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(xiii) المصدر نفسه.
(xiv) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٥٤.
(xv) ينظر:الإسلام والحداثة، ص١٦١.
(xvi) المصدر نفسه، ص١٦٥.
(xvii) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث،ص٢٥٤.
(xviii) عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٥٥.
(xix) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٥٥.
(xx) عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٥٥-٢٥٦.
(xxi) يلتقي طه عبد الرحمن مع الدكتور محمد عابد الجابري في جعله العمل القيمة المركزية في الإسلام، ينظر: العقل الأخلاقي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط١، ٢٠٠١، ص٥٩٤.
(*) فالأفضلية في العقيدة تكون بتخصيص المسلم بالقبول الإلهي ما قام على العمل بالشريعة المنزلة؛ وتكون الأفضلية باللغة بتخصيص العربي بظهور الإعجاز في وسيلته التعبيرية؛ وتكون الأفضلية في المعرفة بتخصيص العامل بعلمه بوصف اتساع العقل. وأما الأصالة في العقيدة فلا تكون إلا بإفراد الحق سبحانه بالقصد في كل شيء وبإفراد الشرع الإسلامي بالإتباع، ولا تكون الأصالة في اللغة إلا بإتيان وجوه من الكلام تناسب خصوصية اللسان العربي، ولا تكون الأصالة في المعرفة الا بضبط التجريد العقلي بواسطة التسديد العملي. والتمام في العقيدة يكون بتحقيق مقاصد الشرع في كل قول وفعل، ويكون التمام في اللغة بحصول الوصل الكامل بين المعاني المبلغة والمعارف المشتركة، ويكون التمام في المعرفة بالتزام العقل بالقيم والمعاني التي ينطوي عليها الشرع ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٥٦.
(xxii) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديدا لمنهج في تقويم التراث ،ص٢٥٨.
(xxiii) المصدر نفسه، ص٢٥٨.
(xxiv) ينظر: المصدر نفسه ،ص٢٥٩.
(xxv) ينظر: المصدر نفسه .

(xxvi) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديدا لمنهج في تقويم التراث، ص٢٥٩.
(xxvii)هاني، إدريس، خرائط إيديولوجية ممزقة، ص٣٢٦.
(xxviii) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٧٣.
(xxix)عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٧٣.
(xxx) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٧٥.
(xxxi) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٧٦.
(xxxii) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص٢٧٦.
(xxxiii) ينظر: المصدر نفسه،ص٢٧٦.
(xxxiv) ينظر: المصدر نفسه ،ص٢٧٧.
(xxxv) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٧٧.
(xxxvi) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٧٧.
(xxxvii) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث ،ص٢٧٨.
(xxxviii) ينظر: المصدر نفسه .
(xxxix) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٧٨.
(xl) المصدر نفسه ، ص٢٧٩.
(xli) ينظر: عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص٢٨٠.
(xlii) ينظر:المصدر نفسه،ص٢٨١.
(xliii) ينظر: المصدر نفسه،ص٢٨٢-٢٩٠.
(xliv) ينظر: المصدر نفسه،ص٢٩٠-٢٩١.
(xlv) ينظر:عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث ،ص٣٠٠-٣٠١.